على الغلاف

أمس، استرجع أهالي عكار وطرابلس الجثامين الـ34 الذين غرقوا في بحر سيانجور الإندونيسي. لم ينتظروهم وحدهم، فالدولة المنقطعة عنهم دائما، ركبت «موجة» مأساتهم وأقامت لجثث مواطنيها المحرومين استقبالاً رسمياً، لتعلن انتهاء «المأساة»، هكذا، وببساطة مفرطة. ولكن حضور الدولة في استقبال الجثث بلا قيمة، فأين كانت قبل أن يموت كل هؤلاء؟ واين ستكون عندما سيموت آخرون مرارا وتكرارا؟

الدولة تطوي «ملف» عبارة الموت؟

راجانا حميّة

في حديثه الصباحي أمس في مطار بيروت الدولي أمام أهالي ضحايا العبارة الإندونيسية، أعلن الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة العميد ابراهيم بشير «إقفال الملف اللبناني في إندونيسيا بشكل نهائي». في لغة الواقع، هذه هي الحقيقة. الملف انتهى بعودة الجثامين الـ34 أمس، وعودة الناجين قبل بضعة أسابيع. لكن، هل يمكن أن نقيس هذا الواقع على ما سيعيشه أهالي الضحايا في عمرهم؟ هل يمكن أن نقول مثلاً أن حسين خضر، الذي فقد أبوّته دفعة واحدة، انتهت مأساته أمس في مطار بيروت الدولي؟ هل يقنع كلام بشير الواقعي أسعد أسعد مثلاً الذي بقي قبر ابنه الرضيع علي فارغاً؟ بما شعر هؤلاء عندما اعتبر الكل، من غير المفجوعين، أن «ملف» موت أحبائهم انتهى؟ وهل انتهى كل شيء فعلاً؟ من قال بأن الموت على هذه الشاكلة يمكن تسميته ملفاً؟ وهل الباب المشرع على مصراعيه على الهجرة هو ملف صغير يقفل بعودة جثامين الذين ماتوا على العبارة الإندونيسية؟

الشيء الواقعي أن هؤلاء العائدين في صناديقهم الخشبية سيدفنون في البلاد التي هربوا من جحيمها. سيبكيهم الأحياء الذين نفذوا من موتهم. ووحدهم سيذكرونهم. البقية أقفلوا الملف. حسين خضر سيحمل ثقل الألم وحده طوال عمره والصورة أيضاً: خروج 9 توابيت من أمام بيته الذي بالكاد كان يتسع لهم. وأسعد أسعد، ماذا عن الصورة التي لم يرها عن علي؟ الصغير الذي بقي سابحاً في بحر سيانجور. سيذكر هذا الوالد، الذي بقي هو الآخر وحيداً أن علي سيبقى صغيراً ولن يكبر أبداً. وأن ملفه لن يقفل طالما أنه لم يعد. لن تخفف الورقة التي يحملها من وجعه. وهي التي تقول «إن المفقود رقم 35 المدعو علي أسعد أسعد هو طفل عمره سنة ولا وجود لجثة له في المستشفى العسكري». سيبقى ممسوساً بالموت، الكثيرون أيضاً.

ربما، في وقتٍ لاحق، قد يرضخ هؤلاء لحياتهم التي فُرضها «سماسرة الموت». لكن، لن يقتنعوا بكلام الدولة اللبنانية التي تسرّعت في وضع النهاية للملف. فما حصل في بحر سيانجور، والذي عراه الموت، ليس مشهداً «مقتطعاً». فقبل دفعة سيانجور التي راح فيها هؤلاء، مرت خمس عبارات ممتلئة بفقراء عكار ومثيلاتها. وفي غمرة البحث عمن ساقهم البحر، كانت عبارات أخرى تستعد لحمل فقراء آخرين إلى البلاد التي يطمحون بالعيش فيها «بكرامة». ويمكن على سبيل المثال إيراد «زورق صور» نموذجاً، الذي كاد يسير بالطريقة نفسها التي سارت بها العبارة الاندونيسية. وبعد العبارة، سيبقى طريق الهروب إلى بلاد أخرى، غير هذا البلد، مفتوحاً على مصراعيه. حتى الذين نفذوا من الموت في العبارة سيقدمون على الأمر في مرحلة لاحقة. اسألوا حسين خضر وأسعد أسعد وعلي سعد. اسألوا الفقراء في عكار

شربل: أسماء المحرضين معروفة

حضر وزير الداخلية والبلديات مروان شربل إلى المطار، أمس، شاكراً «جميع اللبنانيين المتعاونين معنا، حتى استطعنا أن ننظم وصول الجثامين الى لبنان اليوم بالشكل الذي رأيتموه، وإن شاء الله يستقبلون في قراهم وبلداتهم بالتكريم نفسه، ويكون هذا آخر حزن يعيشه لبنان، ويكونون فداءً عن لبنان». ورداً على سؤال عن مصير المتهمين بـ«التغرير بالذين قضوا في البحر»، قال شربل: «أي متدخل أو شريك أو فاعل أو محرض معروف، وأسماؤهم لدى القضاء اللبناني، والمتوارون صدرت في حقهم مذكرات توقيف». وعن سبب التقاء السياسيين في مثل هذا الحوادث ثم يتفرقون بعد انتهائها، قال: «إن شاء الله تكون هذه الحادثة والمأساة مناسبة لجمع الكل، وما جرى في طرابلس على مدى أربعة أيام أنه سقط 12 شهيداً من الأبرياء، وهذه مأساة يجب أن نأخذها في الاعتبار، والدولة اللبنانية في النهاية تعمل على إحضار كل الذين شاركوا في هذه الأحداث».

«حتى الموتى يحرمون من قبورهم في طرابلس»

حسين خضر تـ

عبد الكافي الصمد

لم تتّشح طرابلس بالرايات السوداء حزناً منذ سنوات كما فعلت ذلك أمس، رغم أن كثيرين منها يسقطون قتلى وجرحى نتيجة اشتباكات أو إشكالات تحصل فيها يومياً، لكن فاجعة غرق عدد من أبنائها في عبّارة الموت الإندونيسية كان طعمها المرّ مختلفاً.

اللافتات السوداء حملت توقيعاً موحّداً هو «أبناء الشمال»، لكن كلماتها كانت مختلفة لجهة إبداء الأسى والحزن على فقدان «أعزاء» أو «أحباء»، لكن من غير أن تخفي هذه اللافتات تحميل الدولة المسؤولية عن هجرة هؤلاء المواطنين هرباً من فقرهم بحثاً عن مستقبل أفضل، أو خوفاً على حياتهم، وعودتهم إلى بلدهم جثثاً هامدة.

الاستعدادات في عاصمة الشمال كانت جارية على قدم وساق منذ مساء أول من أمس وقبل ظهر أمس، بهدف إقامة تشييع يليق بالعائدين الموتى وتكريمهم في توابيتهم. كان من المفترض أن يجري استقبالهم عند مستديرة السلام في محلة البحصاص عند المدخل الجنوبي للمدينة، وإنزالهم من سيارات الإسعاف والدفاع المدني وحمل نعوشهم على الأكف، والسير بها مشياً حتى ساحة عبد الحميد كرامي، على بعد نحو كيلومتر، وسط تدابير أمنية جرى اتخاذها مسبقاً، قبل أن تقام عليهم صلاة جنازة جماعياً في الساحة، ثم نقل الجثامين لاحقاً إلى مدافن طرابلس والبداوي والضنية وعكار لمواراتها في الثرى.

لكن الاشتباكات التي شهدتها المحاور التقليدية في طرابلس بين باب التبانة وجبل محسن، والتدهور الأمني في المدينة الذي عبّر عن نفسه في إشكالات أمنية فردية متنقلة، جعل كل هذه التحضيرات تلغى، إلى درجة أن ضحايا العبّارة الإندونيسية من خارج طرابلس، فضّل ذووهم الابتعاد عن اختراق وسط المدينة أو دخولها، إذ بمجرد أن وصلوا إلى محلة البحصاص، سارعوا إلى السير في طرقات جانبية باتجاه محلة أبي سمراء والعيرونية، ومنها نحو عكار والضنية والبداوي، لأن الطريق الدولي الذي يسلكونه عادة كان مقطوعاً بعد ظهر أمس بسبب رصاص القنص.

أما ضحايا مدينة طرابلس في العبّارة الإندونيسية، الذين كانوا تسعة، فلم يكن مصيرهم وهم أموات أفضل منه وهم أحياء في مدينتهم، «حتى دفنهم كما يليق بهم يبدو كثيراً عليهم»، قال البعض معلقاً وهو يقف إلى جانب الجثامين في البحصاص، إذ حالت الاشتباكات بين منطقتي باب التبانة وجبل محسن دون إمكان دفنهم في مقبرة باب التبانة، مسقط رأس

> **ألغيت فكرة السير بهم مشياً من مستديرة السلام حتى ساحة عبد الحميد كرامي**

أغلبهم، التي كانت التحضيرات وحفر القبور فيها قد أنجزت، لكن الموت الذي هربوا منه منعهم حتى من أن يُدفنوا في مدافنهم.

فبعدما ألغيت فكرة السير بهم مشياً من مستديرة السلام حتى ساحة عبد الحميد كرامي، كذلك ألغيت فكرة إقامة صلاة جنازة جماعية عليهم في الساحة، وللأسباب الأمنية نفسها، واكتفى المنظمون بإنزالهم من آليات الدفاع المدني وسيّارات الإسعاف لدقائق، ثم وضعوهم على أرض الساحة حيث وُضعت قربهم أكاليل الزهر، بعدها تمّت إعادة الجثامين مجدداً إلى السيارات.

إرباك واضح أصيب به ذوو الضحايا، «شو بنعمل، أين ندفنهم؟ حتى قبور لا نجد لنا في هذا البلد!»، يحتج البعض بغضب يشاركه فيه الجميع، ما استدعى إجراء مشاورات واتصالات مع دار إفتاء طرابلس، جرى على إثرها نقل الجثامين التسعة (طلال وجميلة ونور وكريم الراعي، فاطمة وإبراهيم وورود وعمر الحراز وعايدة الجندي) إلى مسجد طينال حيث أقيمت عليها صلاة الجنازة جماعياً بحضور إمام المسجد عبد القادر عبدو «أبو إبراهيم»، قبل أن توارى في ثرى مدافن باب الرمل عوضاً عن مدافن باب التبّانة.

أما جثمان محمود خالد ناصر، فوحده سار باتجاه الضنية، وتحديداً إلى مسقط رأسه في بلدة بيت حاويك في جرد المنطقة، عكس من بقوا من طرابلس أو اتجهوا نحو البداوي أو عكار لمواراتهم في الثرى، وسط حزن كبير خيّم على البلدة لفقدانها شاباً في مقتبل العمر (مواليد 1992).

محمود الذي غامر في رحلته الإندونيسية نحو أوستراليا، من أجل تأمين مستقبل أفضل له ولمساعدة عائلته الفقيرة، تركها وهي في فقر أكبر فضلاً عن خسارتها له. أمس، بعد أن دُفن محمود في بلدته، سيعود والده ووالدته وإخوته إلى بيتهم المتواضع الكائن داخل مقبرة الغرباء في محلة الزاهرية في طرابلس... «انطفأ» أملهم بإمكان الخروج منه.

روبير عبد الله

انقضى نهار أمس قبل استكمال تشييع جثامين العبارة الإندونيسية إلى مثواها الأخير. التشييع الجماعي عَبَر محطات ثلاثاً، بدءاً من ساحة النور في طرابلس، مروراً ببرقايل العكارية وانتهاءً بقبعيت، البلدة التي استقبلت نصف أعداد الضحايا. سبع عشرة جثة وُوريت في مدفن جماعي وسط البلدة، بعدما عارضت فعالياتها رغبة حسين خضر في دفن أفراد أسرته التسعة في باحة منزله. حسين اصبح عنوانا لهذه «المأساة». فقد زوجته واولاده الثمانية دفعة واحدة، كما لو ان حياته كلّها لم تكن الا حلما وانتهى. كلما تلمّس الفراغ القاتل حوله عبّر عن امنيته لو انه كان الضحية الرقم عشرة في الاسرة المنقرضة. يتمنى، على حد قوله، لو انه عاد في تابوت معهم ودُفن إلى جانبهم.

لم يبق احد من اسرته سواه. هكذا يلخّص حسين الفاجعة. يتحاشى الذكريات، الا ان المنزل يخيّم عليه الصمت، وهذا بحدّ ذاته «يقتل»، لذلك كان حسين خضر يودّ ان يحوّله الى «مقبرة» العائلة، اراد ان يُبقي اسرته فيه ولو تحت التراب، لكنه خضع أخيراً لإرادة أهالي البلدة، وقبل دفنهم مع الآخرين من ابناء البلدة في مقبرتهم الجماعية. هذه المقبرة التي ستبقى تجسّد موت الدولة.

حسين المفجوع يحاول الظهور دائما